http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2173) السنة الثامنة - الأثنين (27) حزيران 2011

خبراء: إعادة هيكلة العملة يخفف من عناء الموازنة ومعاملات التجارة

البنك المركزي ينفي تأثر سعر الصرف بحذف الأصفار

متابعة/ المدى

كشف نائب محافظ البنك المركزي العراقي أحمد أبريهي أنّ "حذف الأصفار من العملة العراقية لاعلاقة له بالأسعار ولا بسعر الصرف" .

وقال أبريهي في تصريح لوكالة كل العراق امس الأحد إنّ : " البعض يتصور أنّ الدولة تريد التأثير في الأسعار أو سعر الصرف (خفضاً أو رفعاً) من خلال حذف الأصفار وهذا أمر غير صحيح " .

وأضاف أنّ" حذف الأصفار لاعلاقة له بالأسعار ولا بسعر الصرف كما أنّ إضافة فئات أكبر للعملة لا يتطلب حذف الأصفار".

وتابع أنّه "من غير المتوقع أن يعمد مسوؤل في الدولة إلى إشاعة وعي زائف عن الحياة الاقتصادية والترويج لأوهام تشيع الاضطراب".

تجدر الإشارة الى أنّ" خطة حذف ثلاثة أصفار من العملة العراقية هي أحد المشاريع المقترحة . ويؤكد اقتصاديون أنّ هذا المشروع سيسّهل المعاملات النقدية ؛لأنّ التعامل النقدي في العراق معقد ؛ نظراً لتباين فرق العملة بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي مما قد تصل المعاملات النقدية الى التريليونات وهي تحتاج الى حسابات معقدة لمعرفة نتائج تلك المعاملات في الربح والخسارة وغيرها ".

وكان البنك المركزي العراقي قد قرّر إعادة هيكلة العملة المحلية بهدف تطوير نظام المدفوعات في البلاد ، والبدء بتنفيذ مشروع ستراتيجي طويل الأمد ، يتخصص بإعادة هيكلة العملة المحلية لتطوير وتنمية نظام المدفوعات العراقية.

يذكر أنّ" صندوق النقد الدولي يطالب العراق بعدد من الإجراءات الاقتصادية من ضمنها خصخصة المصارف ورفع الأصفار الثلاثة من العملة المحلية وإيفاء الديون والتعويضات التي تقع على عاتق العراق ، في حال رغبة العراق بتلقي دعم الصندوق الدولي.

في غضون ذلك، رأى الخبير الصناعي عبد الحسن الشمري إن حذف الاصفار من العملة العراقية يعد انجازاً سيسجل للبنك المركزي في حال تم تنفيذه، حيث أعلن البنك استعداده لحذف الأصفار من العملة، وأكد أن الخطوة تعد من الوظائف الستراتيجية له.

وقال الشمري للوكالة الاخبارية للانباء امس الاحد : اعادة هيكلة العملة لن يؤثر على الصناعة والتجارة العراقية بل انها تعد خطوة جيدة من البنك المركزي التي ستضيف انجازا له في حال تم تنفيذها لكونها ستخفف الكثير من العناء للموازنة وللمحال التجارية.

وأضاف الشمري: إن هذا الموضوع مهم جداً وكان من المفترض ان ينفذ منذ فترة، مشيراً الى اننا لسنا الدولة الوحيدة التي قامت برفع الاصفار فإن تركيا حذفت ستة اصفار من عملتها واصبحت ليرة واحدة.

وكان البنك المركزي اعلن في وقت سابق عن استعداده لحذف الأصفار من العملة العراقية، فيما أكد أن هذه الخطوة تعد من الوظائف الستراتيجية للبنك، وأشار إلى أن العملة الجديدة ستحوي اللغة الكردية بالإضافة إلى اللغة العربية.

وقال مستشار محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لوكالة السومرية نيوز إن "الأصفار التي أضيفت إلى العملة العراقية خلال الفترة الماضية، شكلت كتلة نقدية كبيرة بلغت ٢٨ تريليون و ٥٠٠ مليار دينار عراقي ما يقارب خمسة تريليونات ورقة نقدية"، مبينا أن "البنك هيأ المستلزمات كافة لحذف الأصفار من العملة".

وأضاف صالح أن "العملية تعد من الوظائف الستراتيجية للبنك المركزي العراقي"، مشيرا إلى أن "السياسة النقدية للبنك تقوم على هيكلة وتقليص حجم العملة في بلد ينتقل إلى مرحلة الاقتصاد".

وأكد صالح أن "مشروع حذف الأصفار قد تم الانتهاء منه وسيتم عرضه على إدارة البنك المركزي العراقي خلال جلسته المقبلة، ومن ثم سيرفع أمام مجلس الوزراء ليتم عرضه على مجلس النواب للتصويت عليه"، لافتا إلى أن "آليات تبديل وتغيير العملة ستكون تدريجية تسبقها حملات توعية للمواطنين".

وتابع صالح أن "العملة الجديدة التي سيتم طبعها بعد عملية حذف الأصفار ستحوي اللغة الكردية بالإضافة إلى اللغة العربية، فضلا عن بعض الصور التي تشير إلى تراث وحضارات العراق ورموز لعلماء ومفكرين عراقيين".

وكان محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي أكد خلال اجتماع الهيئات المستقلة مع رئيس الوزراء نوري المالكي الذي عقد في ١٩ حزيران الحالي، استعداده لتهيئة جميع المستلزمات لاستبدال العملة العراقية.

بدورها قالت عضو في اللجنة المالية بمجلس النواب العراقي، ان اللجنة لم تتطرق حتى الآن لمسألة تغيير العملة العراقية.

واوضحت نجيبة نجيب لوكالة كردستان للانباء انه "لم يجر الحديث حتى الان في اللجنة المالية النيابية، عن مسألة تغيير العملة العراقية، وقد اجتمعنا قبل مدة بمحافظ البنك المركزي العراقي ووزير المالية، ولم تجر مناقشات بهذا الصدد حتى الآن".

وتابعت نجيبة ان "سعر صرف الدينار العراقي بالمقارنة مع الدولار الاميركي مستقر في الوقت الحاضر، وان البنك المركزي العراقي بامكانه المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار".

واضافت ان "تغيير العملة لن يتسبب في ارتفاع قيمة الدينار العراقي، وان هناك عدداً من الاجراءات المحاسبية ينبغي على البنك المركزي ان يتخذها، من اجل ان يستقر سعر صرف الدينار، منها بيع وشراء السندات، والتعامل مع المصارف العالمية في شتى الدول".

النجف: حصة تنمية الأقاليم لا تكفي لتنفيذ مشروع واحد

متابعة/ المدى

اعلنت إدارة محافظة النجف ،السبت الماضي ،عن منح أكثر من ١٦٠ إجازة استثمارية في مختلف القطاعات خلال العام الحالي، في حين أكدت أن حصة المحافظة من تنمية الأقاليم قليلة وغير كافية لتنفيذ مشروع واحد، لفتت إلى أنها ستفتتح المشاريع الخاصة باختيار النجف عاصمة الثقافة الإسلامية نهاية العام الحالي.

وقال معاون محافظ النجف عباس العلياوي لوكالة "السومرية نيوز" ان "محافظة النجف منحت أكثر من ١٦٠ إجازة استثمارية منذ بداية العام الحالي ٢٠١١، شملت جميع القطاعات منها الصناعية والزراعية وإنشاء الوحدات السكنية والمشاريع الخدمية"، مبينا أن "غالبية الاجازات تركزت على قطاع الإسكان بسبب أزمة السكن التي تعانيها المحافظة".

وأضاف العلياوي أن "المحافظة منحت إجازات استثمارية للمستثمرين لإنشاء ٥٠ ألف وحدة سكنية تم المباشرة في جزء كبير منها"، مشيرا إلى أن "الميزانية التي يتم تخصيصها للمحافظة لتنمية الأقاليم تعد قليلة وغير كافية لتنفيذ مشروع واحد في بعض الأحيان".

وتابع العلياوي أن "حصة المحافظة من ميزانية تنمية الأقاليم سنويا تبلغ ١٠٠ مليار دينار في وقت تحتاج المحافظة إلى ما لايقل عن ٣٠٠ مليار دينار لحل غالبية المشاكل التي تعانيها المحافظة"، بحسب قوله. وأشار العلياوي إلى أن "المحافظة ستفتتح معظم المشاريع الخاصة بمشروع النجف عاصمة للثقافة الإسلامية نهاية العام الحالي ٢٠١١، ومنها المدينة الثقافية والطريق ألقوسي وتأهيل المدينة القديمة ومدينة الكوفة"، لافتا إلى أن "الحكومة العراقية خصصت ٥٠٠ مليار دينار لهذا المشروع".

وتبلغ كلفة مشروع المدينة الثقافية في النجف الذي تنفذه شركة تركية ١٠٠ مليار دينار، وبمساحة ٦٢ دونما، ومساحة البناء ٤٨ ألف متر مربع، وتضم قاعة للمؤتمرات تتسع لـ ١٥٠٠ شخص، ومسارح متنوعة ومبنى لقناة تلفزيونية وبنايات أخرى للنقابات والاتحادات وحدائق ومواقف للسيارات ويقع المشروع خلف رئاسة جامعة الكوفة على طريق النجف – بغداد الجديد، ويستغرق إنجازه ٤٥٠ يوماً. وكانت التعديلات الجديدة لمشروع قانون الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١١، الذي قدمته رئاسة الوزراء إلى رئاسة البرلمان العراقي، أظهرت إضافة ٣٨ مليار دينار عراقي لميزانية محافظة النجف من موازنة العام الحالي ٢٠١١.

يذكر أن وزراء الثقافة في الدول الإسلامية وافقوا في اجتماعهم في العاصمة الأذربيجانية باكو في آب ٢٠٠٨ على اعتبار النجف عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ٢٠١٢.

مفتش عام: سرقة العديد من ناقلات الكاز المخصصة للكهرباء شهريا

متابعة/ المدى

كشف مفتش عام في وزارة الكهرباء ، عن تعرض عدد كبير من ناقلات الكاز المخصصة لمحطات الكهرباء الى السرقة شهرياً، ملمحاً الى وجود علاقات سرية في تنفيذ هذه العمليات مع بعض مسؤولي وزارة الكهرباء.

ونقلت وكالة (اي يو نيوز) الخبرية الاسترالية عن علاء محيي الدين قوله ان "كميات كبيرة من مادة الكاز التي تخصص يومياً لنقلها الى محطات توليد الكهرباء عبر الناقلات، لا تصل الى تلك المحطات، وتفقد في الطريق". مشيراً الى ان "سرقة الكاز تتسبب بتراجع نسب انتاج الطاقة الكهربائية بمعدل ٣٠٠ الى ٤٠٠ ميكاواط يومياً".

وأضاف بالقول انه "وفقاً لنتائج البحث والتقصي التي اجريناها بهذا الصدد على مدى عام واحد، اتضح ان القائمين على عملية سرقة الكاز كانوا يقومون بالمهمة بالتواطؤ مع عدد من مسؤولي وزارة الكهرباء، وكانت لهم ارتباطات سرية بهذا الجانب".

واشار المفتش الى انه "حدث مرة ان ١٢٠ ناقلة وقود كانت تقوم بعملية نقل الكاز من مصفى بيجي الى مدينة سامراء، الا ان تلك الشاحنات غيرت مسارها وتمت سرقة كميات الكاز التي تحملها، عدا ذلك فقدت ٢٦٠ ناقلة كاز على طريق بغداد في احدى المرات".

وكان المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية مصعب المدرس قد كشف في وقت سابق مطلع العام الحالي عن انه "يتم تأمين ٤ ملايين لتر كاز في وزارة النفط العراقية، و٣ ملايين لتر اضافي من قبل ايران والشركات الخاصة، للمحطات التابعة لوزارة الكهرباء العراقية.

وكان محيي الدين قال في وقت سابق : ان مكتب المفتش العام اتخذ عددا من الاجراءات والآليات المشددة لتدقيق عملية التسليم والتسلم ومراقبة كميات الوقود المنقولة لمحطات توليد الكهرباء، واحالة الفاسدين الى القضاء، لافتا الى ان رد الفعل على هذه الاجراءات كان سلبيا من قبل جهات معينة تحاول الان عرقلة ايصال الوقود الى المحطات بمشاركة بعض موظفي الوزارة والتنسيق مع الشركات الناقلة.. وأوضح ان الكميات التي من الممكن ان يتم التلاعب بها من الوقود المخصص للمحطات قد تصل الى ٥٠ بالمئة، منوها بان المعلومات المتوفرة لدى مكتبه تؤكد تورط بعض "المتنفذين" في هذا الموضوع، منبها الى ان امر ضبطهم متلبسين يتطلب قدرات اكثر بكثير من امكانات الوزارة او مكتب المفتش العام. واشاد محيي الدين بدور قيادة عمليات بغداد ووزارتي الدفاع والداخلية وشرطة النفط والكهرباء من خلال تعاونهم في مجال القضاء على ظاهرة سرقة الوقود، مؤكدا انهم يقفون على اهبة الاستعداد للاسهام في معالجة الخروقات والوجود في مواقع الاحداث فور استدعائهم، مستدركا بالقول بان العملية تتطلب خطة متكاملة يعمل المكتب حاليا على وضعها بما يسهم في تنسيق الجهود بين جميع الجهات الرقابية والامنية.واكد محيي الدين ان الجهات المتنفذة اقدمت على عرقلة عمليات ايصال الوقود الى المحطات بطرق متنوعة ما ادى الى اهدار ما بين ٣٥٠ الى ٤٠٠ ميغاواط يوميا من الطاقة المنتجة من قبل وزارة الكهرباء كما ادى الى توقف معظم المحطات في داخل بغداد.

الإسكان والإعمار: تجهيز ٢٢٨٠ وحدة سكنية

متابعة/ المدى

كشفت وزارة الاسكان والاعمار عن تجهيز اكثر من (٢٠٠٠) وحدة سكنية، فضلا عن زيادة معدل الاقراض الشهري خلال الفترة الماضية.

وقال وزير الاعمار والاسكان محمد صاحب الدراجي في بيان له امس الاحد : تم تحقيق انجاز (٣٩٧) مشروعاً متنوعاً بكلفة (٢٥٩) مليار دينار عراقي تشمل تجهيز (٢٢٨٠) وحدة سكنية للتوزيع و (٨٨) مشروعا للطرق والجسور و(٣٥) مشروعا للأبنية العامة اضافة الى اعمال الاستشارات والفحوصات والاشراف الهندسي فضلا عن انجاز مشاريع لم تكن مدرجة في الخطة وبذلك تكون الوزارة قد حققت نسبة انجاز بلغت (١٠٩٪) لغاية ٢٠١١/٦/٧.

واضاف الدراجي ان زيادة معدل الاقراض الشهري من قبل صندوق الاسكان من (٢,٣٠) مليار دينار سابقا الى (٥) مليارات دينار وبنسبة فاقت الـ (١٠٠٪).

واكد الدراجي : ان الوزارة قامت بأستئناف المشاريع التي كانت متوقفة قبل الخطة ولأسباب مختلفة وحل المعوقات التي كانت تعترضها مثل مشروع طريق المرور السريع ط ٦ و مشروع الطريق الحولي للكوت و العمارة ومجمعات سكنية في واسط والديوانية و كربلاء. حيث لم يتبق اي مشروع متلكأ في الوزارة

،وحسب وزارة الاسكان ان الوزير قام خلال مدة المائة يوم بـ(٤٥) زيارة ميدانية لمشاريع الوزارة في جميع المحافظات مع قيام كادر الوزارة المتقدم بـ (٩٥١) زيارة ميدانية، أما في مجال الاصلاحات الادارية تم تدوير ونقل (١١) مديراً عاماً و(٥٨) مدير قسم وحسم (٢٥٧) معاملة لشكاوى المواطنين.

في حين تم القيام باجراءات حازمة في مجال مكافحة الفساد الاداري والمالي وأحالة القضايا الى لجان التحقيق و تقليل نسبة الفساد بنسبة (٦٥ ٪) من النسب القديمه.

واكدت الوزارة ان عدد المشاريع المحالة الجديدة بلغ (٤) مجمعات سكنية و(٤٠) مشروعاً للطرق والجسور و(٩) مشاريع ابنية عامة متوزعة على جميع المحافظات كما تم الاعلان عن تنفيذ (٥) مجمعات سكنية جديدة و(٧٤) مشروعاً للطرق والجسور و (٨) مشاريع للأبنية العامة كما تم زيادة نسب انجاز المشاريع المستمرة والتي تحت التنفيذ والبالغ عددها (١٧٠) مشروعاً لقطاعات الطرق والجسور والاسكان والمباني بكلفة (٣) ترليونات دينار عراقي.

وكان الدراجي اكد في وقت سابق، ان وزارته قررت اقامة مجمع سكني ثالث ليضاف الى مجمعين اخرين وصلت مراحل انجازهما الى مراحل متقدمة ، ومجمع اخر خاص بمنتسبي الوزارة في المحافظة.

واضاف الدراجي في تصريح صحفي "ضمن خطط الوزارة لعام ٢٠١٢ سيتم انشاء مجمع سكني جديد في مدينة العمارة لتضاف الى المجمعين اللذين من المؤمل انجازهما مطلع تشرين الأول المقبل للمساهمة في حل ازمة السكن في المحافظة التي تشهد تطورا ونموا سكانيا كبيرا وبالتالي هي بحاجة الى مجمعات سكنية جديدة"، متابعا "سيتم انشاء مجمع سكني خاص بمنتسبي الوزارة وموظفي المحافظة ومجلسها لتشجيع باقي الوزارات بانشاء مجمعات خاصة لدوائرها وفسح المجال امام المواطن العادي للحصول على شقة سكنية في المجمعات السكنية العامة".

وبحسب الدراجي فان "للوزارة صندوق اسكان ، وهناك مقترحات لتمويل بناء المجمعات سكنية ، ونحتاج فقط لزيادة رأس مال هذا الصندوق ومن شأن زيادة رأس ماله تحريك العجلة الاقتصادية في البلد" ،لافتا الى ان "محافظة ميسان تتصدر في الوقت الحاضر المحافظات العراقية في مبالغ التسليف من الصندوق باكثر من ٣٣ مليار دينار عراقي".

الكردستاني يرفض الـ ١٧٪ من مشروع البنى التحتية

متابعة/ المدى

أكد عضو في إئتلاف الكتل الكردستانية، أمس الاحد، إن إئتلافه لن يقبل بمنحه نسبة ١٧٪ في المشاريع التي ستنفذ وفقا لمشروع قانون البنى التحتية الذي يجري مناقشته بهدف طرحه للتصويت في مجلس النواب خلال الجلسات المقبلة.

ووفقا لمشروع القانون المحال من الحكومة فإن شركات أجنبية غالبيتها كورية ستتولى تنفيذ مشاريع للبنى التحتية بقيمة ٣٧ مليار دولار أميركي وبطريقة الدفع بالآجل في عموم المدن العراقية.

وقال محما خليل لوكالة كردستان للانباء إن "الكرد لن يقبلوا بمنحهم نسبة ١٧٪ من المشاريع التي سترد في مشروع قانون البنى التحتية"، مشيرا الى أن "أقليم كردستان يعد الان أهم مركز للاستثمار في البلاد نتيجة لحالتي الإستقرار الامني والسياسي اللتين تسودهما".

وأوضح محما وهو عضو في لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية أن "الكرد سيعترضون في حال قررت الحكومة منحهم نسبة ١٧٪ من المشاريع التي ستنفذ وفقا لمشروع القانون الذي يجري مناقشته من قبل اللجنة". وتعتمد الحكومة الاتحادية في منح المخصصات المالية ونسبة المشاريع لاقليم كردستان على نسبة ١٧٪ التي لاتزال الى الان محط انتقاد واعتراض من قبل الكرد الذين يؤكدون على ان استحقاق الاقليم اكثر من النسبة الممنوحة وفقا لزيادة نسبة السكان.

وقانون البنى التحتية هو قانون معلق منذ الدورة النيابية السابقة بواقع ٧٠ مليار دولار لتنفيذ مشاريع البنى التحتية بطريقة الدفع بالأجل من قبل شركات استثمارية أجنبية، فيما يتضمن مشروع القانون الجديد المحال الى مجلس النواب تنفيذ مشاريع بواقع ٣٧ مليار دولار بطريقة الدفع بالآجل.

وأعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مطلع ايار الماضي عن ان مجلس النواب أبدى استجابته لمشروع البنى التحتية بكلفة ٧٠ مليار دولار بعد أن رفضه في الدورة السابقة واشار وقتها الى أن هناك حسابات سياسية عطلت مشاريع في غاية الأهمية خاصة مشروع الميزانية الاضافية الذي وصفه بأنه "مخرج للازمة المالية التي مرت بها البلاد". وأقرت الحكومة العراقية مطلع كانون الثاني/يناير الماضي، الموازنة العامة لعام ٢٠١١ بقيمة ٨٢,٦ مليار دولار بعجز تجاوز الـ ١٢ مليار دولار، ستتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي والاقتراض داخليا وخارجيا.